اقتصاد

ازدحام أجواء مصر والسعودية

لندن ـ **العربي الجديد**

اضطرت العديد من شركات الطيران العالمية التي تقوم برحلات بين أوروبا والشرق الأوسط وجنوب آسيا، إلى تحويل مسارات رحلاتها عبر التحليق عبر المجال الجوي فوق مصر والسعودية، بسبب تصاعد الصراع في المنطقة بين الاحتلال الإسرائيلي وإيران، والذي أدى إلى إغلاق المسارات فوق إيران والعراق أمام العديد من الخطوط الجوية. وبدأت الخطوط الجوية البريطانية «بريتيش إيرويز» والألمانية «لوفتهانزا» وشركات طيران أخرى في تحويل مسارات رحلاتها بعيداً عن المجال الجوي العراقي اعتباراً من مساء الثلاثاء، بعد إعلان إسرائيل عن إطلاق صواريخ من إيران باتجاهها. وتوجهت العديد من شركات الطيران إلى التحليق عبر المجال الجوي فوق السعودية وشبه جزيرة سيناء شمال شرق مصر، وفق ما نقلت وكالة بلومبيرغ المصرية عن موقع « فلايت رادار 24» لتتبع مسارات الرحلات الجوية.

وقالت شركة الطيران الهولندية «كيه إل إم» بأنها أعادت توجيه بعض رحلاتها وتجنبت المجال الجوي فوق إيران والعراق والأردن. وصباح أمس الأربعاء، تجنبت معظم شركات الطيران المجال الجوي العراقي، رغم أن بعض رحلات «طيران الإمارات» المتجهة إلى الولايات المتحدة استمرت في استخدام المجال الجوي الإيراني. كما ذكرت وكالة تسنيم الإيرانية شبه الرسمية للأنباء، أن سلطة الطيران المدني في إيران أعلنت، الأربعاء، إلغاء جميع الرحلات الجوية في البلاد حتى الساعة الخامسة من صباح الخميس بالتوقيت المحلي. ومن شأن الطيران عبر مسارات أطول أن يزيد من مدة الرحلات ونفقات الوقود لشركات الطيران، ويعقد جداول الرحلات التي تعتمد على تلبية طلبات المسافرين بطريقة مناسبة من حيث المكان والوقت. وتواجه شركات الطيران في أوروبا والولايات المتحدة وكندا بالفعل ارتفاع التكاليف بسبب الحظر المفروض على استخدام المجال الجوي الروسي للرحلات المتجهة إلى آسيا، مما اضطرها إلى تقليص خدماتها إلى الصين في حين أن الشركات المنافسة المحلية يمكنها تشغيل رحلات عبر مسارات أقصر ومباشرة بشكل أكبر. وأظهرت لقطة لحركة النقل الجوي في المنطقة أن الطائرات تسير في ما تشبه الأقواس الواسعة شمالاً وجنوباً. ولطالما كان الشرق الأوسط منذ مدة طويلة مفترق طرق عالميا للسفر الجوي، حيث تحلق مئات الطائرات كل يوم في رحلات طويلة تربط بين الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا. لكن استخدام هذه المسارات أصبح أكثر صعوبة، مع تزايد التوترات التي أجبرت شركات الطيران على تقليص خدماتها في إجراء احترازي للسلامة. وزادت الحرب على غزة ولبنان وإرهاصات الحرب المباشرة مع إيران، في منطقة مليئة بالمناطق الساخنة أصلاً، من تعقيدات الطيران بين الشرق والغرب.

وإذا انتشرت عمليات إغلاق المجال الجوي في الشرق الأوسط، فإن حوالي 300 رحلة يومية بين أوروبا ووجهات في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا ستكون الأكثر تأثرا، وفقاً لشركة تحليلات الطيران «سيريوم». ولدى شركات الطيران بدائل رغم أنها باهظة الثمن ولا تخلو من المخاطر تماماً، مثل التوجه جنوباً فوق مصر، ما يضيف عدة ساعات، أو الشمال، فوق مناطق الصراع الأخير، مثل أرمينيا وأذربيجان، ثم حول أفغانستان أو فوقها.

مركز تسوق في منطقة الأعمال بهونغ كونغ (Getty)

انتعاش الأسهم الصينية

سجلت الأسهم الصينية المدرجة في بورصة هونغ كونغ أكبر مكاسب لها منذ نحو عامين، بفضل تفاؤل واسع النطاق بالتدابير التحفيزية التي اتخذتها الحكومة، وتزامناً مع عودة المتداولين من عطلة عامة. وقفز مؤشر «هانغ سينغ تشاينا إنتربرايزيس» بنحو 8,4%، أمس الأربعاء، مواصلاً سلسلة مكاسبه لليوم الثالث عشر على التوالي. وتصدرت شركات التطوير العقاري المكاسب، حيث قفز مؤشر يتتبع القطاع بنسبة 31%، وهو أكبر ارتفاع يومي له على الإطلاق، بينما قفز مؤشر أسهم شركات الوساطة، الذي يُعد مؤشراً لمدى تحمل المستثمرين للمخاطرة، بنسبة 28%. تأتي هذه المكاسب وسط تفاؤل متزايد بشأن اقتصاد الصين والأصول المرتبطة بالمخاطر، بعد أن كشفت السلطات الأسبوع الماضي عن مجموعة من التدابير التحفيزية، التي شملت خفض أسعار الفائدة وتحرير السيولة النقدية للبنوك، بالإضافة إلى دعم السيولة في أسواق الأسهم.

أخبار مختصرة

كوريا الجنوبية تخشى مخاطر التوترات

قال وزير المالية في كوريا الجنوبية تشوي سانغ-موك، أمس الأربعاء، إن حكومة بلاده ستبقى في حالة يقظة في مواجهة التوترات المتزايدة في الشرق الأوسط في أعقاب الهجوم الصاروخي الإيراني الضخم على إسرائيل، الثلاثاء، متعهدا بتعزيز مراقبة السوق المالية ووضع التدابير.

وذكر الوزير «تشوي» خلال اجتماع مع الوزراء المعنيين بالاقتصاد، أن الحادث أدى إلى تصعيد التوترات في الشرق الأوسط وزيادة التقلبات في السوق المالية العالمية وأسعار النفط العالمية. وتعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالرد على الضربات الإيرانية قائلا إن «إيران ارتكبت خطأ كبيراً وستدفع ثمنه».

وأضاف الوزير الكوري أن «الحكومة ستقوم بعناية بمراقبة التأثيرات المحتملة على سوقنا المالية والاقتصاد الحقيقي وسترد بسرعة إذا لزم الامر بالتعاون مع الوكالات ذات الصلة».

أصول الصين في الخارج

أظهرت بيانات رسمية صادرة عن الهيئة الوطنية للنقد الأجنبي، أن حجم الأصول المالية الخارجية للصين وصل إلى 9,79 تريليونات دولار بنهاية يونيو/حزيران الماضي. وبلغت الالتزامات المالية الخارجية المستحقة على الصين 6,8 تريليونات دولار بنهاية الشهر ذاته، ما أدى إلى صافي أصول خارجية بقيمة حوالي 2,99 تريليون دولار. ومن بين الأصول المالية الخارجية، بلغت الأصول الاحتياطية 3,45 تريليونات دولار، مشكلة 35% من الإجمالي، بينما وصلت أصول الاستثمار المباشر إلى 3,02 تريليونات دولار، مشكلة 31% من الإجمالي. وبالنسبة إلى الالتزامات الخارجية، بلغ حجم التزامات الاستثمار المباشر قرابة 3,49 تريليونات دولار، أو 51% من الإجمالي، بينما بلغت التزامات المحافظ الاستثمارية 1,86 تريليون دولار بنسبة 27% من إجمالي الأصول.

انخفاض بورصة السعودية

أغلق مؤشر الأسهم السعودية الرئيسي «تاسي» أمس، منخفضاً 209,47 نقاط، ليقفل عند مستوى 12044,07 نقطة، بتداولات بلغت قيمتها 8,1 مليارات ريال (2,16 مليار دولار). وبلغت كمية الأسهم المتداولة، وفق وكالة الأنباء السعودية، مليار سهم، سجلت فيها أسهم 10 شركات ارتفاعاً في قيمتها، فيما أغلقت أسهم 226 شركة على تراجع.

سر تماسك سعر النفط رغم الحرب

مصطفى عبدالسلام

عقب انطلاق الحرب الأوكرانية في فبراير/ شباط 2022 وصلت أسعار النفط والغاز إلى أرقام تاريخية، وحلقت بمعدل التضخم إلى مستويات قياسية هزت كل أسواق العالم. وأعادت حرب أوكرانيا وقتها رسم خريطة إمدادات الطاقة في ظل العقوبات الغربية القاسية بحق الغاز الروسي. ساعتها ارتفع النفط إلى أعلى مستوياته منذ 14 عاماً، واقترب سعر برميل خام برنت من عتبة 140 دولاراً، مقترباً من أعلى مستوى له على الإطلاق. وسيطرت الصدمة على قطاع الطاقة بسبب قطع روسيا الغاز عن دول أوروبية، منها بولندا وبلغاريا، وقرار مجموعة السبع فرض سقف سعري للنفط الروسي، وتهديد الولايات المتحدة الدول المستوردة للنفط الروسي بعقوبات.

لكن في ظل الحرب الحالية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط والاعتداء الإسرائيلي على لبنان، ظلت أسعار النفط على حالها بل سجلت تراجعاً ملحوظاً، رغم حالة التوتر السياسي الشديد وزيادة المخاطر الجيوسياسية وتهديد جيش الاحتلال باجتياح لبنان برياً. لكن بعد الهجوم الإيراني على إسرائيل، شهدت أسعار النفط زيادة بنسبة 5%، وزادت الأسعار أمس بنسبة 1,5%، وهذه زيادة طفيفة مقارنة بالزيادات القياسية التي جرت في حروب سابقة منها حرب أوكرانيا.

قديماً كان وقوع توتر سياسي كفيلاً بحدوث ارتفاع شديد في سعر النفط، وكان اندلاع حرب كفيلاً بحدوث قفزات قياسية في السعر، كما جرى في سنوات 1973 و1990 و2022، فما الذي جري في الحرب الحالية ليجعل الأسعار ألا تشهد تلك القفزات؟ وإذا كانت الأسعار قد شهدت ميلاً نحو الاستقرار في الأيام الماضية، فلماذا لم تقفز مع توجيه إيران ضربة لإسرائيل، خاصة أن إيران دولة مهمة في سوق الطاقة؟

هناك أسباب يمكن أن تفسر تلك الحالة، الأول، صحيح أن إيران دولة نفطية مهمة حيث يبلغ إنتاجها اليومي 3,6 ملايين برميل، لكنها أعلنت أنها لن تواصل الحرب ضد إسرائيل، وأنها ستكتفي بضربة الثلاثاء ما لم ترد تل أبيب، كما أن ضربة إيران لم يصاحبها أية تهديدات للتجارة في مضيق هرمز الذي تمر من خلاله معظم صادرات الخليج والعراق النفطية، كما لم يرافقها حدوث اضطرابات في إمدادات إيران النفطية أو تراجع تدفقات النفط والغاز عبر البحر الأحمر، أو تصاعد هجمات الحوثيين للسفن المارة عبر باب المندب، المحملة بالنفط والغاز.

السبب الثاني يكمن في توجه السعودية نحو زيادة إنتاجها النفطي، والتخلي عن هدفها غير الرسمي لسعر النفط الخام عند 100 دولار للبرميل، وهو ما طمأن الأسواق أن أكبر منتج للنفط للخام داخل أوبك يمكن أن يعوض أي نقص متوقع في إنتاج إيران.

وتيرة العمل في مرفأ بيروت طبيعية... وخدمات «ميرسك» مستمرة

قالت شركة شحن الحاويات ميرسك، أمس الأربعاء، إنها مستمرة في خدمة عملائها في لبنان من خلال رحلتين أسبوعيتين إلى مرفأ بيروت على الرغم من تدهور الوضع الأمني في البلاد. وقال متحدث باسم «ميرسك»، في رسالة بالبريد الإلكتروني لوكالة رويترز: «بينما تأثرت أعمال ميرسك في البلاد، فإننا نظل حالياً في وضع يسمح لنا بخدمة عملائنا». وذكرت الشركة أنّ جميع الموظفين في كل من لبنان وإسرائيل بخير. ويقع مكتب شركة ميرسك في لبنان في بيروت ويعمل به 21 شخصاً.

من جانبه، قال رئيس مجلس إدارة مرفأ بيروت عمر عيتاني، في تصريحات لوسائل إعلام محلية، أمس الأربعاء، إنّ «وتيرة العمل في المرفأ ما زالت طبيعية جداً، وبدأنا الآن العمل لتسريع عمليات إخراج السلع والبضائع من المرفأ بالتعاون مع الوزارات المعنية». وأكد عيتاني أنه «تم الاتفاق في الاجتماع مع غرفة التجارة والصناعة والهيئات الاقتصادية، يوم الخميس الماضي، على تسريع وتيرة العمل لإخراج البضائع ثم تخزينها في مستودعاتهم الموجودة في المرفأ»، مطمئناً بأنه «حتى اليوم ما زالت القدرة موجودة على تلبية كل الخدمات والاحتياجات»، ومشدداً على أنّ المرفأ «مرفق اقتصادي يعمل بكل مسؤولية على تأمين احتياجات البلد». وقال رئيس نقابة مستوردي المواد الغذائية اللبنانية هاني بحصلي، خلال اجتماع مع وزير الأشغال العامة والنقل في حكومة تصريف الأعمال علي حمية، الاثنين: «همّنا الأساسي في اجتماع اليوم هو كيفية إخراج البضائع من المرافئ، وتناول البحث موضوع الأمن الغذائي وأمن البضائع الموجودة في مرفأ بيروت». وأضاف أنه طالما أن «العمل لا يزال جارياً في المطار والمرافق والإدارات، فلا توجد مشكلة لدينا. أما من ناحية تخليص البضائع، فيجب أن تكون هناك إجراءات استثنائية في ظل هذه الأوضاع الاستثنائية، ويجب أن يكون هناك تدقيق في كل البضائع الموجودة في المرافئ لمنع دخول البضائع المهربة وغير القانونية، مع ضرورة وجود تنسيق كامل بين كل الوزارات المعنية ورئاسة مجلس الوزراء». وتزايدت المخاوف في أسواق لبنان ولا سيما في مناطق الجنوب عقب إعلان الاحتلال الإسرائيلي الدخول البري إلى الأراضي اللبنانية، إلا أنه في المقابل تواصلت التحركات الحكومية التي تستهدف طمأنة الشارع إلى عدم وجود أي نقص في السلع الضرورية والوقود في ظل توفر مخزونات كافية.

(العربي الجديد، رويترز)

مصر

الصواريخ الإيرانية تؤجل قروض صندوق النقد

أتى التأجيل الثاني لمراجعة صندوق النقد الدولي الرابعة بينما تواجه الحكومة المصرية ضغوطاً مالية شديدة، وسط تحديات إضافية بسبب توسع الحرب بين طهران وتل أبيب

القاهرة ـ **عادل صبري**

فاجأ صندوق النقد الدولي الحكومة المصرية، مساء أمس الأول، بتأجيل المراجعة الرابعة للحصول على شريحة بقيمة 1,3 مليار دولار ضمن برنامج القرض الموسع وبلغ 8 مليارات دولار، وقرض «الاستدامة والصلابة» وقيمته 1,2 مليار دولار، إلى نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. جاء التأجيل الثاني للمراجعة الرابعة، المجدولة في سبتمبر/ أيلول الماضي، عقب تحديد المجلس التنفيذي للصندوق موعد وصول خبرائه إلى القاهرة في أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، بينما تواجه الحكومة ضغوطاً مالية شديدة، جراء تراجع عائدات قناة السويس بنحو 6 مليارات دولار، وانخفاض حصيلة صادرات المواد البترولية بنسبة 59%، واتساع العجز في الميزان التجاري غير النفطي، إلى 31,9 مليار دولار وبنسبة 2,4%، على أساس سنوي وارتباك حركة السياحة، من جراء الحرب الإسرائيلية والضربات العسكرية المتبادلة بين إسرائيل وإيران واليمن، وهبوط صافي الأصول الأجنبية في البنوك المصرية من مستوى 14,3 مليار دولار إلى 9,7 مليارات، بنسبة 26,6%، بنهاية أغسطس/ آب 2024.

يظهر رئيس الوزراء مصطفى مدبولي تماسكاً في مواجهة أزمة اقتصادية يدرك أنها جاءت «وسط ظروف دولية شديدة التعقيد»، بينما تثير قلقاً عظيماً في الأسواق، إذ إنّ مؤشرات الأعمال المتراجعة وحركة التداول في البورصة، التي تشهد حركة بيع واسعة وخروجاً كثيف للأموال الأجنبية، دعت رجال أعمال وخبراء الاستثمار إلى مناشدة قيادات الدولة بالحذر من عودة البلاد إلى أزمة شح الدولار التي أغرقت الأسواق في موجات تضخم تاريخية 2023 وتصعد بمنحى الأسعار والعملات الصعبة، مقابل انخفاض مستمر بالجنيه. قال الخبير الاقتصادي وعضو مجلس الأعمال المصري الكندي، أحمد خطاب، لـ«العربي الجديد» إن توسع الحرب بين إسرائيل وإيران وتهديد رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو بمد رقعة الحرب إلى دول أخرى في الشرق الأوسط، من دون سقف زمني للحرب، مع استمراره في العدوان على غزة وليمن وسورية آثار مخاوف المؤسسات المالية، من مناقشة أيّ أمور تخص مصر والمنطقة، ولحين انتظار ما ستسفر عنه نتائج العدوان خلال الفترة المقبلة. أشار عضو مجلس الأعمال المصري الكندي، إلى مقاطعة الدول وشركات الطيران، المرور عبر أجواء العراق وسورية وإيران، والأراضي المحتلة، مع تراجع المرور بباب المندب وقناة السويس، وتكبد إسرائيل خسائر فادحة أدت إلى تخفيض تصنيفها الائتماني للمرة الثانية خلال شهرين، رغم التدفقات المالية والعسكرية الهائلة من الولايات المتحدة والغرب. واصبح دافعو الضرائب والمؤسسات المالية، والراغبون في الاستثمار المباشر، أكثر حذراً في تعاملاتها من دول المنطقة، طالما استمرت أجواء الحرب.

يشير خطاب إلى أنّ تأخير المراجعة الرابعة للصندوق، في وقت يعاني فيه الاقتصاد المصري من ضغوط هائلة نتيجة تراجع حصيلة العملة الصعبة، يمكن أن يصب في صالح المواطن، الذي يعاني من موجات غلاء وتضخم مرتفع، بينما يضغط صندوق النقد على الحكومة من أجل التخلص من الدعم العيني للسلع ورفع أسعار الكهرباء والوقود وتخلي الحكومة عن الاستثمارات العامة، التي تمكن الدولة من توفير الحد الأدنى من التشغيل وفرص العمل بالمشروعات كثيفة الاستخدام للعمالة.

وذكر أن صندوق النقد يشترط على الحكومة بيع الأصول العامة على وجه السرعة، دون مراعاة ظروف الحرب، وتأثيرها سلبا على تدفقات الاستثمار المباشر، وقيمة بيع الأصول سواء كانت لمستثمرين رئيسيين أو عند طرحها في البورصة، بما يجعل إجراء المراجعة الرابعة حالياً سلاحاً ذا حدين، مبينا انه في حالة إرضاء الحكومة للصندوق، فإنها ستقامر ببيع الأصول العامة بثمن بخس أو وسترفع أسعار الكهرباء والطاقة مرة أخرى، أو ترفض تطبيق شروط الصندوق الملزمة بها منذ مارس/ آذار 2024، مقابل القرض بقيمة 8 مليارات دولار، وفي هذه الحالة، تصبح مهددة بتقارير الأداء السلبي التي يطلقها الصندوق عن الاقتصاد، بما يحرمها من فرصة الحصول على القرض وأية مساعدات دولية أخرى. يدعو خطاب الحكومة إلى التريث في إتمام المراجعة الرابعة، والتضحية بتأجيل الحصول على الأقساط المقررة من الصندوق، لعدة أشهر، مقابل عدم ممارسة المزيد من الضغوط على المواطنين، في وقت تعرض فيه المنطقة لحالة من الفوضى السياسية والعسكرية، للحفاظ على التماسك الاجتماعي والتخفيف من الضغوط التي القيت على كاهل الطبقات الغنية وسحقت الفقراء، مشيراً إلى امتلاك الحكومة بدائل أخرى يمكن من خلالها الحصول على الإيرادات السريعة بالدولار، بدعم تصدير الحاصلات الزراعية ودعم الصناعات التصديرية، وترشيد نفقات الواردات غير المستغلة في عمليات إنتاجية، وتسويق الأصول المصرية لدى الدول الصديقة، بما يمكن من بيع تلك الأصول غير المستغلة، بأسعار جيدة.

شروط صندوق النقد تفاقم معيشة المواطنين (محمود الخواص/Getty)

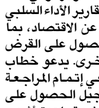

%59

تواجه الحكومة المصرية ضغوطاً مالية شديدة، جراء تراجع عائدات قناة السويس بنحو 6 مليارات دولار، وانخفاض حصيلة صادرات المواد البترولية بنسبة 59%، واتساع العجز في الميزان التجاري غير النفطي، الى 31,9 مليار دولار.

مصارف

محافظ مصرف ليبيا يبدأ مهامه

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

أكدت مصادر مصرفية لـ«العربي الجديد» أن المحافظ الجديد لمصرف ليبيا المركزي، ناجي عيسى، باشر مهامه صباح أمس الأربعاء، في مقر المصرف بطرابلس من دون أي عراقيل تُذكر. وذكرت المصادر، التي رفضت ذكر اسمها، أن هناك إجراءات اقتصادية مرتقبة سيتم الإعلان عنها قريباً، تهدف إلى استقرار سعر صرف الدينار الليبي ورفع قيمته النقدية والشرائية. جاء هذا بعد أداء عيسى اليمين القانونية أمام مجلس النواب، ووصوله مساء الثلاثاء إلى مطار معيتيقة في طرابلس برفقة نائبه مرعي البرعصي، استعداداً لبدء عملهما بشكل رسمي ابتداءً من أمس الأربعاء. وحسب مجلس النواب، تمت الموافقة على تعيين ناجي عيسى والبرعصي بأغلبية 108 نواب، بعد توافق مع المجلس الأعلى للدولة. يأتي هذا التعيين بعد أزمة طويلة أثّرت على القطاع النفطي، وأدت إلى إغلاق منشآت نفطية في البلاد. يُذكر أن المجلس الرئاسي كان قد عيّن، في أغسطس الماضي، إدارة جديدة للمصرف برئاسة محمد شكري، الذي اعتذر عن المنصب، مما دفع المجلس لتكليف نائبه عبد الفتاح الغفار، وهو قرار واجه انتقادات محلية ودولية، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة التي وصفت الخطوة بأنها أحادية. في 26 أغسطس، تعرضت المؤسسة المالية لهجوم من قبل مجموعات مسلحة. وأجبرت الخطوة الأخيرة محافظ المركزي الصديق الكبير على الفرار مع فريقه من المديرين التنفيذيين إلى تركيا عبر تونس.

لكن الإدارة الجديدة المكلفة من المجلس الرئاسي، سيطرت على احتياطيات الدينار التي تسمح بدفع رواتب موظفي القطاع العمومي، غير أنها لا تستطيع الوصول إلى الدولار، وهي العملة التي تسمح بدفع ثمن الدقيق والأدوية وجميع الضروريات الأساسية في البلاد. في تطور آخر، أثارت الإدارة المكلفة من المجلس الرئاسي جدلاً واسعًا بعدما ألغت الضريبة المفروضة على مبيعات النقد الأجنبي تنفيذاً لأحكام قضائية. القرار، الذي كان يُفترض أن يخفف الضغط عن سوق العملات، قوبل برفض من إدارة المصارف في المنطقة الشرقية، التي اعتبرت أن الإدارة الحالية في طرابلس تفتقر للشرعية القانونية. وفي هذا السياق، دعا نائب مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد في بنغازي، عبدالله العبدلي، المصارف التجارية إلى عدم تنفيذ هذا القرار لحين صدور تعليمات رسمية من المحافظ المعيّن من قبل مجلس النواب. هذا الخلاف انعكس بشكل مباشر على السوق الموازي، حيث ارتفع سعر صرف الدولار إلى 6,75 دنانير، قبل أن يتراجع قليلاً إلى 6,3 دنانير. ومع ذلك، لا تزال المخاوف قائمة بشأن استقرار سعر الصرف في ظل استمرار الانقسامات المالية بين الغرب والشرق. ويأتي ذلك في ظل عدم وجود تدفق كافٍ من النقد الأجنبي، نظراً لإغلاق العديد من التعاملات الخارجية وتراجع إيرادات النفط. ويشرف المركزي الليبي على إدارة إيرادات النفط وموازنة الدولة وتوزيعها بين المناطق المختلفة. وتعاني ليبيا انقساماً منذ سقوط نظام معمر القذافي، بعد اندلاع الثورة عام 2011. وتدير شؤون البلاد حكومتان: الأولى في طرابلس معترف بها دولياً برئاسة عبدالحميد الدبيبة، والثانية في شرق البلاد يترأسها أسامة حمّاد، وتحظى بدعم البرلمان. يذكر أن إغلاق حقول النفط أدى إلى فقدان البلاد نحو 63% من إنتاجها النفطي، مما أثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني وزاد من الضغوط على البنية التحتية للقطاع. كانت المؤسسة الوطنية للنفط قد حذرت مراراً من أن الإقفالات المتكررة تؤدي إلى خسائر فادحة في الإنتاج وتستلزم تكاليف باهظة لإعادة تشغيل الحقول. كما دعت المؤسسة إلى ضرورة توحيد الجهود الوطنية للحفاظ على هذا القطاع الحيوي الذي يمثل صمام الأمان للاقتصاد الليبي.

مقر المركزي الليبي يوم 27 اغسطس 2024 (فرانس برس)

أخبار العرب

«موانئ قطر» تستقبل 2045 سفينة

أعلنت الشركة القطرية لإدارة الموانئ «موانئ قطر» استقبال 2045 سفينة بالفترة من يناير/كانون الثاني إلى سبتمبر/أيلول 2023 (9 أشهر) داخل الموانئ القطرية.

وحسب تدوينة على موقع التواصل الاجتماعي «إكس» للشركة أمس الأربعاء، سجل أداء موانئ قطر ارتفاعاً في أحجام إعادة الشحن بنسبة 30% خلال الـ9 أشهر من العام الحالي مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق حيث جرت مناولة نحو 1,1 مليون حاوية منها نحو 522 ألف حاوية معاد شحنها عبر ميناء حمد.

كذلك جرت مناولة 1,36 مليون طن من البضائع العامة والسائبة، و89,30 ألف وحدة من السيارات والمعدات، و430,92 ألف رأس من المواشي و206,46 آلاف طن من مواد البناء والإنشاءات.

ارتفاع معدل التضخم السنوي في الكويت

ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في دولة الكويت خلال شهر أغسطس/آب 2024 بنسبة 2,92% سنوياً؛ وذلك بوتيرة نمو أقل من الشهر السابق له، إذ بلغ نموه السنوي حينها 3%.

وحسب بيان الإدارة المركزية للإحصاء، أمس الأربعاء، سجل معدل التضخم في الكويت بالشهر المذكور 134,1 نقطة، مقابل 130,3 نقطة في أغسطس/آب 2023.

وأثر في المؤشر سنوياً ارتفاع مجموعاته الاثنتي عشرة، في مقدمتها مجموعة الأغذية والمشروبات بـ5,96%، يتبعها الكساء وملبوسات القدم بـ5,76%.

وتذيلت القائمة مجموعة السجائر والتبغ بنمو سنوي 0,15%.

وعلى أساس شهري، ارتفع معدل التضخم في دولة الكويت هامشياً بنحو 0,07% عن مستواه في يوليو/تموز السابق. وبحساب معدل التضخم في الكويت بعد استثناء مجموعة الأغذية والمشروبات، فقد ارتفع على أساس سنوي بنحو 2,35%، وزاد شهرياً بنسبة 0,08%. وبشأن معدل التضخم بعد استثناء مجموعة السكن، فقد سجل نمواً سنوياً بـ3,86%، وزاد على أساس شهري بواقع 0,14%.

تقارير عربية

الجزائر

أزمة نقد أجنبي بالسوق الموازي... وتراجع تاريخي للدينار

الجزائر ـ **محمد وانّاس**

يشهد السوق الموازي للعملة الصعبة ندرة حادة في الجزائر، وخصوصاً اليورو والدولار، وسط تراجع وصفه مراقبون بـ«التاريخي» للدينار المحلي مقابل العملات الأجنبية. جولة ميدانية قادت «العربي الجديد» إلى ساحة بور سعيد بقلب العاصمة المعروفة بـ«السكوار»، كانت كافية للوقوف على مدى ندرة النقد الأجنبي لدى الشباب الذين يمتهنون صرف العملات الأجنبية على أرصفة الشوارع، في ظل استمرار افتقاد مكاتب صرف معتمدة. «هل تبيع؟ عندك دوفيز (نقد أجنبي)؟ إذا تبيع فمرحبا أما الشراء فلا يوجد لدينا عملة صعبة»، هي الجمل الغالبة في ساحة بور سعيد بالجزائر العاصمة هذه الأيام، ولعل من قصد المكان قد سمعها من الشباب الذين يمتهنون صرف العملات. ويقول محمد وهو شاب ينحدر من ولاية جيجل الساحلية شرقي الجزائر، لـ«العربي الجديد»، إن معظم عمليات صرف العملة في السوق الموازي سواء بساحة بور سعيد أو باقي الولايات الجزائرية تقتصر فقط هذه الأيام على عمليات الشراء من طرف الصرافين.

أوضح المتحدث أن عمليات شراء مفاجئة وكبيرة للنقد الأجنبي انطلقت منذ أزيد من أسبوع، ما تسبب في مزيد من تراجع قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية المختلفة. وحسب الشاب الجزائري، فإن أغلب من يمتهنون صرف العملات الأجنبية في السوق الموازية صار همهم شراء النقد الأجنبي فقط في غياب تام لعمليات البيع من طرفهم، مؤكدا أنه هو بنفسه لم يفهم الأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية. ومما لاحظناه وسط الجزائر العاصمة، أن

> عمليات شراء مفاجئة وكبيرة للعملة الصعبة منذ أسبوع

النقص الحاد سجل في اليورو على وجه الخصوص، مقارنة بالدولار، مع تراجع تاريخي في قيمة الدينار مقابلهما. وخلال جولتنا في ساحة بور سعيد، اتضح أن سعر اليورو قد قفز إلى 255 ديناراً (100 يورو بـ 25 ألفا و500 دينار)، في حين يصل سعر الشراء من عند صرافي العملة، وهو في الغالب أمر صعب، إلى 257 ديناراً (100 يورو بـ 25 ألفا و700 دينار). أما الدولار فقد بلغ سعر صرفه بالسوق الموازية 223 ديناراً (100 دولار مقابل 22 ألفا و300 دينار)، أما الشراء فيصل إلى 225 ديناراً (100 دولار مقابل 22 ألفا و300 دينار).

وإلى وقت قريب وتحديدا قبل ثلاثة أسابيع فقط، كانت العملات الأجنبية المختلفة وخصوصا اليورو والدولار متوفرة في السوق الموازية بالجزائر بحسب شهادات شباب التقت بهم «العربي الجديد» بوسط العاصمة. وكان النقد الأجنبي متوفرا والأسعار كانت في حدود 240 ديناراً لكل يورو واحد، قبل نحو 21 يوما فقط. ويتصفح الموقع الرسمي للبنك المركزي الجزائري، يظهر فارق كبير بين سعر صرف العملات الأجنبية الرسمي وقيمتها في السوق الموازية. ويبلغ سعر صرف اليورو 147,16 ديناراً لدى بنك الجزائر للشراء، و147,19 ديناراً للبيع. أما الدولار فيبلغ 132,39 ديناراً للشراء، و132,42 للبيع. وخلفت هذه الوضعية ردود فعل متباينة وسط الجزائريين وخصوصا على المنصات الاجتماعية. وانتشر فيديو لاقى رواجا كبيرا على شبكة فيسبوك، يظهر صرافي العملات الأجنبية بساحة بور سعيد وهم بصدد شراء النقد الأجنبي فقط في غياب تام لعمليات الشراء. ورافق الفيديو تعليق ساخر يتساءل لماذا اختفى «الدوفيز» أي النقد الأجنبي من البلاد؟

في هذا السياق، أوضح الخبير الاقتصادي وبروفيسور الاقتصاد بجامعة ورقلة الحكومية جنوبي الجزائر، سليمان ناصر، في حديث لـ «العربي الجديد»، أن سعر النقد الأجنبي التهب فعلا في السوق الموازية هذه الأيام، وفي بعض المناطق أصبحت العملات الأجنبية غير متوفرة، والسبب راجع إلى العرض والطلب. ويشرح ناصر أن هذه الوضعية مردها العرض والطلب، في ظل ندرة العملة الصعبة (في البنوك بالسعر الرسمي، وأيضا بالنظر لمنحة سياحية هزيلة (نحو 100 يورو في السنة)، خصوصا أننا في نهاية موسم الصيف والعطل والسياحة ما زالت مستمرة، وبداية الإعلانات بقوة لموسم العمرة هذه الأيام، فمن طبيعي أن يكون هناك طلب مستمر مقابل عرض محدود خاصة مع عودة المغتربين إلى خارج الوطن. ويشدد على أن الأمر الذي زاد الطلب فوق كل هذه العوامل، هو إشاعة حذف صفر من فئة 10 دنانير، أي تحويلها إلى دينار واحد. وأشار الخبير الجزائري إلى أن هذه السياسة أي تصفير العملة، قد طبقتها العديد من الدول التي تعاني من التضخم وتدهور قيمة عملتها. ولفت إلى أن هذه الإشاعة جعلت بارونات السوق السوداء للنقد الأجنبي أو حتى كبار التجار والمتعاملين الاقتصاديين الذين يخزنون مبالغ كبيرة من العملة الوطنية يلجأون إلى إخراجها، وتحويلها إلى عملة صعبة (خاصة اليورو المطلوب بكثرة في بلادنا)، لسببين اثنين.

السبب الأول يشرح البروفيسور سليمان ناصر أن هؤلاء البارونات يظنون أن العملية المذكورة (تصفير العملة)، سوف تؤدي إلى تغيير العملة الوطنية وطباعتها من جديد، وهذا سيؤدي في اعتقادهم، إلى تدهور أكبر في قيمة الدينار، من منطلق أنهم يحوزون على مبالغ ضخمة منه لذلك يجب أن يتخلصوا منه بواسطة عمليات البيع. أما السبب الثاني فيتعلق باعتقادهم أنه في حالة تغيير العملة وإعطاء مهلة لذلك، سوف يتعرضون للمساءلة (من أين لك هذا؟)، عند دفع العملة القديمة لدى البنك لتحويلها إلى العملة الجديدة.

سوق في العاصمة الجزائرية (عيسى تيزاني/الأناضول)

الخليج

تذبذب إيرادات الطاقة في عُمان

مسقط ـ **كريم رمضان**

مردود مالي متراجع لصافي إيرادات الغاز والنفط في سلطنة عُمان أدى إلى تأثير طفيف على المالية العامة، إذ انخفضت إيرادات الغاز بنهاية يوليو/تموز 2024 إلى مليار و90 مليون ريال عُماني (2,83 مليار دولار) مقارنة بتسجيل مليار و329 مليون ريال عُماني (3,45 مليارات دولار) في المدة ذاتها من عام 2023، بحسب ما أوردته نشرة الأداء المالي الصادرة عن وزارة المالية العُمانية لشهر سبتمبر/أيلول الماضي.

في المقابل، ارتفعت إيرادات السلطنة من النفط حتى نهاية يوليو/تموز 2024 بنسبة 9%، مسجلةً 4 مليارات و38 مليون ريال عُماني (10,49 مليارات دولار)، مقارنة بتحصيل 3 مليارات و714 مليون ريال عُماني (9,65 مليارات دولار)، بحسب النشرة ذاتها. وبدا واضحاً تأثير تراجع إيرادات الغاز على مجمع إيرادات الحكومة العمانية، إذ سجلت وزارة المالية تراجعت الإيرادات العامة حتى نهاية يوليو/تموز 2024 نحو 29 مليون ريال عُماني (75,4 مليون دولار) مقارنة بالمدة ذاتها من عام 2023، إضافة إلى انخفاض الإيرادات الجارية المحصلة حتى نهاية الشهر ذاته نحو 120 مليون ريال عُماني (312 مليون دولار).

وفي المقابل، ارتفع حجم الإنفاق العام حتى نهاية يوليو/تموز 2024 ليصل إلى 6 مليارات و754 مليون ريال عُماني (17,55 مليار دولار)، مرتفعًا بمقدار 273 مليون ريال عُماني (616,2 مليون دولار) أي بنسبة 4% مقارنة بالإنفاق الفعلي في المدة ذاتها من عام 2023 البالغ 6 مليارات و481 مليون ريال عُماني (16,85 مليار دولار)؛ وهو ما بررته وزارة المالية بارتفاع الإنفاق الإنمائي ومصروفات بند المساهمات والنفقات الأخرى.

تقلبات السوق العالمية

في معرض تحليل تراجع كهذا، يشير الخبير الاقتصادي العُماني، خلفان الطوقي، لـ «العربي الجديد»، إلى أن انخفاض إيرادات الغاز بنسبة 13% خلال الأشهر السبعة الماضية يرتبط بشكل وثيق بتقلبات السوق العالمي للغاز، مبيناً أن هذا الهبوط لا يعكس حالة خاصة في السوق العُمانية. ويوضح الطوقي أن التقلبات المؤثرة في إيرادات الغاز تعتمد بشكل أساسي على العرض والطلب العالميين، وليست لها علاقة مباشرة بأداء شركات الغاز في سلطنة عُمان، مضيفاً أن هذه الظاهرة تنطبق على جميع السلع الاستراتيجية حول العالم، حيث تخضع أسعارها لديناميكيات السوق العالمية. ويلفت إلى أن ما جرى في سوق الغاز يمكن أن يحدث لأي منتج آخر يعتمد على العرض والطلب العالميين، ضارباً المثل بسوق النفط، الذي تنطبق عليه الحالة ذاتها. ويخلص الطوقي إلى أن الطبيعة المتقلبة للأسواق العالمية تؤثر على إيرادات الدول المصدرة للموارد الطبيعية، وهذه التغيرات جزء من الدورة الاقتصادية العالمية وليست مقتصرة على سلطنة عُمان أو قطاع الغاز بعينه.

منهجية التحصيل

في السياق، يشرح الخبير الاقتصادي العُماني، مرتضى حسن علي، لـ «العربي الجديد»، أن تراجع إيرادات الغاز في سلطنة عُمان جاء على الرغم من زيادة حجم صادرات الغاز المسال بنسبة 10,7%، ويعزو ذلك بشكل أساسي إلى تغيير منهجية تحصيل الإيرادات من الغاز، مما أثر على الأرقام المسجلة. ويوضح أن التغيير في منهجية التحصيل ناتج عن النظام المالي الجديد لشركة الغاز المتكاملة، والذي يقوم على توريد صافي إيرادات الغاز بعد خصم مصروفات شراء الغاز ونقله، ونتيجة لهذا الانخفاض في إيرادات الغاز، يشير الخبير العُماني إلى تراجع الإيرادات الجارية للدولة أيضاً. وفي ما يتعلق بتأثير هذا التراجع على اقتصاد السلطنة، يرجح علي «تأثيرات محدودة»، ويعلل ذلك بارتفاع إيرادات النفط مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، حيث بلغ متوسط سعر النفط حالياً حوالي 83 دولاراً للبرميل.

ومع ذلك، يلفت الخبير الاقتصادي العُماني إلى أن الغاز يشكل جزءاً مهماً من الإيرادات الحكومية، حيث تساهم إيرادات النفط والغاز بشكل كبير في ميزانية الدولة، مشيراً إلى أن انخفاض إيرادات الغاز يساهم في تقليل الإيرادات العامة بنحو 29 مليون ريال عُماني، مما قد يؤثر قليلاً على تمويل المشاريع التنموية والخدمات الأساسية وتوليد فرص عمل جديدة. ويتوقع أن تسعى الحكومة العُمانية إلى البحث عن طرق أكثر كفاءة لإدارة موارد الغاز، والسعي نحو تعويض النقص في الإيرادات من مصادر أخرى، مثل تقليل بعض النفقات والاستفادة من ارتفاع إيرادات النفط في نفس الفترة مقارنة بالعام الماضي، مشيراً إلى احتمال حدوث انخفاض بسيط في دفع القروض المستحقة على الحكومة نتيجة لهذه التطورات، حسب تقديره. دفع القروض المستحقة على الحكومة نتيجة لهذه التطورات، حسب تقديره.

ارتفاع عائدات سياحة المغرب

قالت وزارة السياحة المغربية، في بيان، أمس الأربعاء، إنّ ارتفاعاً طرأ على عائدات السياحة بنسبة 7% خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري، مسجلةً ما قيمته 76,4 مليار درهم (7,64 مليارات دولار).

ونقل البيان عن وزيرة السياحة، فاطمة الزهراء عمور، قولها إنّ هذه الأرقام «تؤكد الزخم الكبير الذي يشهده قطاع السياحة».

وأضافت أنّ «البلاد حقّقت رقماً قياسياً في العائدات بفضل تدفق استثنائي للسياح، إذ بلغ عددهم 11,8 مليون سائح ما بين يناير/ كانون الثاني وأغسطس/ آب (الماضيين)».

وأبرزت الوزيرة تطلّع بلادها إلى «مواصلة النجاح من خلال تنويع وتحسين التجارب السياحية، مما يعزز من تجربة الزوار ويمدد فترة إقامتهم».

أخبار العالم

انخفاض مبيعات «هيونداي» و«كيا» في أميركا

قالت شركة «هيونداي موتور»، وشركة «كيا»، التابعة لها، أمس الأربعاء، إن مبيعاتهما المجمعة في الولايات المتحدة انخفضت بنسبة 10% في سبتمبر مقارنة بالعام السابق، بسبب انخفاض الصادرات، وانخفاض الطلب المحلي بسبب الإعصار.

وفي الشهر الماضي، باعت «هيونداي» و«كيا» معاً 127,941 سيارة في أهم سوق للسيارات في العالم، بانخفاض عن 142,869 وحدة في العام السابق، وفقاً لبيانات مبيعات الشركتين. وانخفضت مبيعات «هيونداي» بنسبة 8,7% إلى 69,028 وحدة في سبتمبر من 75,605 وحدات قبل عام، بينما انخفضت مبيعات «كيا» بنسبة 12% إلى 58,913 وحدة من 67,264 وحدة خلال الفترة نفسها. وتشمل أرقام مبيعات «هيونداي» نتائج مبيعات علامتها التجارية المستقلة «جينيسيس».

الشركات الصينية تواصل استثمارها في البحث

نشرت صحيفة الشعب الصينية اليومية، مؤخراً، تقريراً حول تطور الشركات الكبرى الصينية، التي تعتبر شركات رئيسية للابتكار في البلاد. وأصدر اتحاد الشركات الصينية وجمعية مديري الشركات الصينية، مؤخراً، قوائم بأكبر 500 شركة صينية، وأكبر 500 شركة تصنيع صينية، وأكبر 500 شركة خدمات صينية، وذلك خلال منتدى قمة أكبر 500 شركة في الصين لعام 2024. وانطلاقاً من هذه القوائم، تُظهر الشركات الكبرى في البلاد حالياً خصائص تتمثل في النمو السريع في الاستثمار في البحث والتطوير، والتحسين المستمر لجودة براءات اختراعاتها، والتطوير المستمر للهيكل الصناعي من حيث الابتكار، وغيرها من المجالات، حسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا).

مال وسياسة

تخفيض سلبي جديد طاول التصنيف الاقتصادي لإسرائيل من قبل وكالة «ستاندرد آند بورز» هذه المرة بعد إجراء مشابه لوكالة موديز، وهو ما ينعكس على المديين القريب والمتوسط على كافة القطاعات في الدولة العبرية

خفض إضافي لتصنيف إسرائيل

«ستاندرد آند بورز» تحذر من مخاطر حرب مباشرة مع إيران

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

خفضت وكالة «ستاندرد آند بورز» للتصنيف الائتماني في العالم، تصنيف إسرائيل على المدى الطويل من «A+» إلى «A»، بعد أيام قليلة من تخفيض وكالة موديز تصنيف تل أبيب درجتين مرة واحدة، وهو ما اعتبرته صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية «ضربة قوية» أخرى لاقتصاد البلاد. وهذه هي المرة الثانية التي تخفض فيها «ستاندرد آند بورز» التصنيف الائتماني لإسرائيل خلال هذا العام، لتغير نظرتها المستقبلية لاقتصاد دولة الاحتلال إلى «سلبية». وأرجعت ذلك إلى المخاطر الأمنية المتزايدة في ظل تصاعد الأحداث في الصراع مع حزب الله اللبناني، بالإضافة إلى خطر اندلاع حرب أكثر مباشرة مع إيران. واعتبرت يديعوت أحرونوت في تقرير، أمس الأربعاء، أن تخفيض الوكالة الذي صدر في وقت متأخر من مساء الثلاثاء، جاء «فورياً، وأبكر مما كان متوقعاً»، مشيرة إلى أن وكالة التصنيف تتوقع نمواً صفرياً للاقتصاد الإسرائيلي في العام الجاري، بسبب تصاعد الصراع مع حزب الله، وعجزاً للموازنة بنسبة 9%.

والتصنيف الائتماني يعطي صورة عن مدى قدرة البلدان على سداد القروض في المستقبل. وتقوم وكالات التصنيف العالمية بفحص البيانات الاقتصادية المختلفة للدول، بالإضافة إلى المخاطر الجيوسياسية وغيرها من المخاطر التي تؤثر على الاقتصاد، وبناء على كل ذلك يتم تحديد درجة التصنيف. وكلما ينخفض التصنيف الائتماني، يرتفع العائد الذي تدفعه الحكومة للمقرضين. وتدفع إسرائيل بالفعل أسعار فائدة أعلى بكثير من تلك التي دفعتها قبل بضعة أشهر فقط، ومن المتوقع أن يرتفع سعر الفائدة على الشيكل أكثر في ظل توالي خفض تصنيفها الائتماني وارتفاع المخاطر. ومن المتوقع أيضا أن تنتقل تداعيات ارتفاع أسعار الفائدة على الشيكل إلى جيوب الإسرائيليين جميعا، وفق تقرير يديعوت أحرونوت، لأن ذلك يرجع أساسا إلى أن الحكومة التي تنخرط في قروض أكثر تكلفة ستضطر إلى خفض نفقاتها في تقديم الخدمات للمواطنين، وبالتالي دعم أقل في مجالات مثل الصحة والتعليم وزيادة الضرائب، ما يثقل أعباء الإسرائيليين.

وقال محافظ بنك إسرائيل، أمير يارون، إنه من المرجح أن يضطر البنك المركزي للإبقاء على سعر الفائدة القياسي عند المستوى المرتفع الحالي حتى النصف الثاني من العام المقبل. وأضاف يارون في مؤتمر صحافي خلال زيارة للعاصمة الرومانية بوخارست، الثلاثاء الماضي، وفق وكالة رويترز أنه من المرجح أن يتم خفض التوقعات للنمو لعام 2025 بسبب الحرب الحالية التي تخوضها إسرائيل على جبهات عدة. وأوضح أنه «في ظل السيناريو الحالي من المرجح الإبقاء على سعر الفائدة بدون تغيير حتى النصف الثاني من عام 2025».

وأبقى بنك إسرائيل في نهاية أغسطس/ آب الماضي، على أسعار الفائدة بدون تغيير عند 4,5%، فيما بدأت مؤشرات أسعار المستهلك تظهر ارتفاعاً في الأسواق المحلية أعلى من الهدف المحدد. وارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في ذلك الشهر بنسبة 0,9% على أساس شهري، و3,6% على أساس سنوي، في حين أن هدف بنك إسرائيل للتضخم هذا العام الذي ينتهي بعد ثلاثة أشهر لا يتخطى ما بين 1% إلى 3%. وجاء تخفيض «ستاندرد آند بورز» تصنيف إسرائيل الائتماني بعد أربعة أيام من خفض وكالة «موديز» تصنيف إسرائيل درجتين دفعة واحدة إلى «BAA1»، من «A2»، وأبقت على نظرتها المستقبلية السلبية حيال التصنيف. وأشارت موديز، يوم الجمعة الماضي، إلى أنه «من المرجح أن يتم خفض التصنيفات مرة أخرى، ربما بدرجات متعددة، إذا تحولت التوترات الحالية المتزايدة مع حزب الله إلى صراع إقليمي شامل». كما تتوقع وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني أن تزيد إسرائيل الإنفاق الدفاعي في الأمد البعيد من مستويات ما قبل الحرب بنحو 1,5% من الناتج المحلي الإجمالي. كما أبدت ستاندرد آند بورز قلقها من المخاطر الجيوسياسية المتزايدة باستمرار وعجز الميزانية المتزايد.

ووفقاً لمعهد آهارون للسياسة الاقتصادية في جامعة رايخمان في هرتسيليا، فإن الحرب الشاملة مع حزب الله بما في ذلك حملة برية من شأنها أن تؤدي إلى انكماش اقتصادي بنسبة 3,1% هذا العام، وعجز في الميزانية بنسبة 9,2% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تستهدف مسودة وزير المالية بتسلئيل سموتريتش لموازنة 2025 عجزاً بنسبة 4% من الناتج المحلي الإجمالي و35 مليار شيكل (9,25 مليارات دولار) خفضاً في الإنفاق. من جانبه، حث بنك إسرائيل (المركزي) الحكومة على خفض الإنفاق وزيادة الضرائب لكبح جماح العجز الذي توقعته الحكومة بنسبة 6,6% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024، ولكنه يدور حالياً حول 8,3%. بينما تتوقع موديز عجزاً بنسبة 7,5% هذا العام. ويتزامن قرار وكالة «ستاندرد آند بورز» مع قصف إيران، الثلاثاء، إسرائيل بعشرات الصواريخ على إسرائيل (180 بتقدير تل أبيب)، ما تسبب في إصابات بشرية وأضرار مادية وإغلاق المجال الجوي، فيما هرع ملايين الإسرائيليين إلى الملاجئ بينما دوت صفارات الإنذار في كامل البلاد.

وفي وقت كان الاقتصاد الإسرائيلي ينتظر موعداً لنهاية الحرب المستمرة على قطاع غزة منذ عام، توسع الصراع ليشمل لبنان، وربما لنشهد حرباً مباشرة مع إيران، في صراع أوسع أذكى المخاوف من غياب أي أفق لإعادة الزخم لاقتصاد تل أبيب، الذي كانت عليه حتى منتصف 2023. وفي الشهور الاثني عشر الماضية المنتهية في يوليو/تموز الماضي، بلغ عجز الميزانية الإسرائيلية نحو 8,1% من الناتج المحلي الإجمالي. وتعادل هذه النسبة ما قيمته 155,2 مليار شيكل (47,1 مليار دولار)، وفق أحدث تقارير المحاسبة العامة لوزارة المالية الإسرائيلية يالي رونتبرغ، في بيان صادر عن الوزارة في أغسطس/آب.

إسرائيليون يحتمون خلف مركبات على جانب طريق في تل ابيب خلال قصف لحزب الله، 1 أكتوبر 2024 (فرانس برس)

قطارات معطلة بسبب التجنيد

اعلنت شركة قطارات اسرائيل، انه سيُغلق عدد كبير من محطات الركاب في الشمال والوسط ابتداءً من يوم الاحد المقبل، و«حتى اشعار آخر» بسبب التجنيد المكثف لافراد الامن في الجيش. واشارت الشركة وفق ما نقل موقع «كالكاليست» الاسرائيلي الى انّ المحطات التي سُتغلق هي احيهود (في الجليل الغربي شمالي فلسطين المحتلة)، كريات حاييم في حيفا، مجدال هعيمك كفر ياروخ، مفرق حولون (لشرقيّ مدينة يافا)، وبات يام كومبام (في تل ابيب).

رؤية

ماذا بعد كل الذي يجري؟

جواد العناني

عنوان هذا المقال سؤال عام جداً لأنه لا يحدد الذي يجري، ولا أين، ولا متى، ولا كيف، ومع هذا فهو يمتد إلى المستقبل ويحاول أن يستقرئ الذي يمكن أن يحدث، واحتمالات السيناريوهات المختلفة، ولكنه على الرغم من ضآلة المعلومات التي يقدمها بهدف الحصول على إجابة منطقية، إلا أن قارئاً واحداً لن يشك في أن السؤال الذي وسم به المقال يؤمي برأسه وسبابته وجسده كله إلى العمليات العسكرية (ولا أقول الحروب) الدائرة في المنطقة مع إسرائيل وضدها. ولكي تكون الإجابة عن السؤال معقولة، لا بد من مناقشة بعض القضايا ووضعها ضمن الإطار الصحيح. أولاها أنني قد لاحظت أن عدداً كبيراً من المعلقين والخبراء السياسيين يشير إلى خطابات بنيامين نتنياهو بأنه لا يزال يتمسك بالقوالب القديمة من أن إسرائيل دولة مستضعفة لصغر مساحتها (داود) تحارب على جهات متعددة (جوليات الجبار). هذا في رأيي غير صحيح، بل على العكس، فإن نتنياهو يتحدث عن إسرائيل بصفتها دولة قوية مستقلة في الرأي عن الولايات المتحدة وعن أنصارها الأوروبيين وتعمل كل ما ينفعها ضاربة عرض الحائط بكل ما يقال ضدها. أما نحن المعلقين العرب فنبدو أننا البكاؤون على ما تفعله إسرائيل من قتل وتشريد طاولا زعماء المقاومة، ولم يوفر الأهالي المدنيين حين دمر بيوتهم على رؤوسهم قاتلاً الأطفال والنساء والشيوخ. ولم يشذ في هجر اللغة الضعيفة الشاكية إلا الأردن، وخطابات الملك عبدالله الثاني ومقابلات الملكة رانيا العبدالله وتصريحات وزير الخارجية الأردني التي جاءت قوية صريحة متحدية دون التخلي عن الدفاع عن النظم الإنسانية والمواثيق الدولية. وجاء خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الأمم المتحدة قوياً ومتحدياً.

أما النقطة الأساسية الثانية فهي ذهاب بعض المحللين الاقتصاديين إلى القول إن الثمن الاقتصادي الذي تكبدته إسرائيل بسبب الحروب كان باهظاً. وبحسب مصادر إسرائيلية، إن مجموع الخسائر حتى يوم (17) سبتمبر/ أيلول الماضي، أو يوم هجوم البيجر على أعضاء من حزب الله، قد وصل إلى ما يقارب (120) مليار دولار، أو ما يساوي بالأرقام الجارية 21,3% من ناتجها المحلي الإجمالي عام 2023. وصحيح أن معدل النمو قد انخفض من حوالي 5% عام 2022 إلى 2%عام 2023 ثم إلى 1,6% خلال العام الحالي 2024، إلا أن هذه الخسائر ستعوضها إسرائيل من المساعدات والتبرعات التي سوف تأتيها، ولذلك، فإن الاقتصاد الإسرائيلي ربما يشهد مثله مثل الاقتصادين الغزي واللبناني انتعاشاً بعد انتهاء الحرب، والوصول إلى تسوية. أما النقطة الثالثة، وبالرغم من نتيجة هذه المعارك الضارية، فإن حصيلتها على المديين المتوسط والطويل لا تخدم إسرائيل من عدد من النواحي. أهمها هو أن الشعوب هي التي تقاتل إسرائيل وليس الحكومات. والشعب العربي الذي تحمّل ضحايا كُثراً في غزة ولبنان والضفة الغربية وسورية والعراق لم يعد يخشى إسرائيل أو سطوتها. فقد أصبح بالإمكان الوصول إلى عمق دارها، وتهجير أبنائها ومشاهدة خطواتهم المرتعبة وهم يركضون إلى الملاجئ.

وثانيها أن إسرائيل خسرت كثيراً من الذي عملت عليه لسنوات طوال وهو إثبات قدرتها وتفوقها. وبالمقابل، فإن المقاومة قد تعلمت دروساً مهمة جداً. وهي الحرب ضد إسرائيل إن انفجرت في المستقبل، تتطلب منهجية مدروسة طويلة الأجل، وأنها قادرة على التصدي لأدوات التفوق العسكري التكنولوجي لإسرائيل، وأن عندها القدرة على إحداث أضرار كبيرة في إسرائيل مقابل ما تُحدثُهُ لإسرائيل في المقاومة، ولن تكون في تقديري هذه الحرب الأخيرة. فإسرائيل سوف تتصرف على أنها المنتصرة. وسيقدر لها الغرب الاستعماري ما فعلته بالمقاومة، وسوف تساعدها على تعزيز مكانتها، وفي لجم خصومها خاصة تركيا وإيران.

في تقديري أن الجهد العربي يجب أن يدرك أن الغموض والمخطط الدولي الاستعماري للمنطقة سيجعلانه يتصرف كأن ليس له أصدقاء، بل سيقوم بوضع مخططاته ورسوماته حسب مصالحه، وسوف نعود إلى عالم سايكس بيكو ولكن بشركاء، مختلفين. صحيح أن المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة ليست على وفاق. ولكن لا يمكن لدولة مثل ألمانيا أن تنسى مصالحها لدى العالم العربي. ومن هنا، فإن الولايات المتحدة ستكون المستفيد الأكبر بتحالفها مع إسرائيل، وستسعى المملكة المتحدة إلى أن يكون لها دور ولو تحت مظلة الولايات المتحدة، أما فرنسا فليس لها إلا مدخل لبنان (وهو ضيق)، وربما تحظى ببعض النصيب في المغرب العربي، أما ألمانيا فسوف تسعى للحفاظ على أسواقها دون أن يكون لها نفوذ سياسي يذكر. أما إيران، فإنها سوف تتحرك تدريجياً لتحسين قدرتها التفاوضية والشروط الموضوعية المحسنة لتلك الشروط. ومن أهم الأوراق بيدها هي القدرة النووية، والبناء الداخلي. ولكن مع الوقت، فإن إيران سوف تغير من منهجها المعادي لإسرائيل حتى يتمكن نظامها من التفاهم مع الغرب، وحتى تعيد توزيع مواردها المالية للإنفاق على الاقتصاد الإيراني الذي يشكو الأمرّين. أما تركيا، فهي على الأرجح ستعود بقوة بعد انتهاء فترة الرئيس رجب طيب أردوغان إلى نظام العلمانيين والأحزاب الوطنية التركية لتحسن مقبوليتها لدى أوروبا والغرب، ولكي تتمكن من البناء على علاقاتها الخارجية مع روسيا وإيران ووسط آسيا، وتدير ظهرها للعرب والقضية الفلسطينية.

في تقديري، إن ظروف ما بعد انتهاء الحرب ستشهد إعماراً مكثفاً داخل قطاع غزة وداخل لبنان. وسوف تناضل دول مثل الأردن لكي تستفيد من حركة إعادة الإعمار. ولكن الأردن يجب أن يبقى متيقظاً وحذراً إلى أبعد الحدود من مخططات الحكومة الإسرائيلية الحالية، وهو أمام بعض الخيارات المهمة والتي أركز منها على ثلاثة أمور. الأول، كيف ستكون علاقة الأردن مع الضفة الغربية أولاً ومع إسرائيل ثانياً. الأردن يجب أن يطور علاقات مهمة مع قطاع من الإسرائيليين واليهود في العالم ممن يرون في استقراره مصلحة لهم. وفي نفس الوقت، يجب أن يكون الأردن مستعداً لأي تهديد وجودي قد يسعى المتطرفون لفرضه عليه مثل قبول المهجرين من فلسطين، أو السعي لجعل الأردن وطناً بديلاً. الثاني: أن الأردن استراتيجياً مهمٌ للمشروعات الكبيرة سواء كانت هذه المشروعات مطروحة من الغرب، أو من الصين (الحزام والطريق) أو مع الهند (الكوريدور الهندي) أو ما اتفق عليه من مشروعات مع الدول المجاورة مثل العراق وسورية ودول الخليج وإسرائيل إن صلحت العلاقات معها وفتحت الطريق إلى الضفة الغربية المحتلة.

الثالث: ضرورة استكمال المسيرة الإصلاحية في الأردن على أسس ثابتة لكي يحشد الأردن كامل طاقاته من أجل تطوير اقتصاده وإنتاجه وإدارته، والتحول الديمقراطي المتوازن الذي يرعاه الملك عبدالله الثاني ويصر عليه.

«ستاندرد آند بورز» تتوقع ارتفاع عجز الموازنة الإسرائيلية إلى 9%

هبوط للريال الإيراني... والأسواق تترقب الرد الإسرائيلي

تترقب الأسواق الإيرانية رد إسرائيل على الهجمات الصاروخية التي نفذتها إيران، الثلاثاء، بينما ارتفع الدولار الأميركي مقابل الريال وسجلت البورصة تراجعاً أمس

طهران ـ **صابر غل عنبري**

على وقع الهجمات الصاروخية الإيرانية المكثفة على أهداف عسكرية في إسرائيل، مساء الثلاثاء، تأثرت الأسواق الإيرانية بشكل جزئي وسط حالة ترقب شديد لما ستؤول إليه الأوضاع إذا ما قام الاحتلال الإسرائيلي برد على الهجوم الإيراني، فيما حاولت الحكومة طمأنة المواطنين وحثهم على الحفاظ على الهدوء، وسط تهديدات متكررة من أكثر من مسؤول سياسي وعسكري إيراني برد «أقوى وأكثر تدميراً» في حال قصف الاحتلال إيران. سرعان ما ارتفع سعر صرف العملة الأميركية، بعيد الضربات الإيرانية بلحظات ليصل السعر إلى نحو 640 ألف ريال لكل دولار، لكن مع فتح الأسواق، صباح أمس الأربعاء، تحسن الريال الإيراني قليلاً إلى حدود 626 ألف ريال. كذلك واصلت البورصة الإيرانية نزيفها المستمر، وسط مخاوف مستمرة من تدهور الأوضاع وغياب أفق لتحسن المؤشرات الاقتصادية. واختتمت بورصة طهران، أمس، معاملاتها بخسارة 8087 نقطة وأخرج مستثمرون إيرانيون أموالهم منها بقيمة 8150 مليار ريال أي أكثر من 130 مليون دولار بسعر الصرف في السوق الحر الموازي، وفق موقع «تجارت نيوز» الاقتصادي الإيراني.

في الأثناء، أعلن المتحدث باسم منظمة الطيران المدني الإيرانية جعفر يازلو، أمس، أن المنظمة ألغت جميع الرحلات داخل البلاد حتى الساعة الخامسة من فجر الخميس للحفاظ على أمنها بسبب ظروف المنطقة. في غضون ذلك، تشهد أسواق السلع حالة من القلق، وفق علي رضائي صاحب متجر غربي طهران تحدث إلى «العربي الجديد»، موضحاً أنه لم يشهد منذ تنفيذ إيران هجماتها، حركة كبيرة من المواطنين الإيرانيين لشراء سلع أساسية وتخزينها، لكنه لمس من حديث البعض القلق وبعض المخاوف من احتمال وقوع حرب رغم الفرحة التي يبديها آخرون بعد تنفيذ الضربات الصاروخية.

ومنذ الليلة الماضية، وسط فرحة إيرانيين خرجوا إلى الشوارع ومخاوف من توجه الوضع نحو الحرب، شهدت محطات الوقود الإيرانية ازدحاماً كبيراً لتعبئة خزانات السيارات بالبنزين. وأمس، قال المتحدث باسم نقابة أصحاب محطات الوقود، رضا نواز، وفق وكالة تسنيم المحافظة، إن الطوابير أمام هذه المحطات بدأت تقل، مطمئنًا الشارع الإيراني إلى وجود احتياطيات كافية من الوقود و«عدم وجود مشكلة في تأمين البنزين». وأضاف أنه فقط في بعض المدن بما فيها طهران ومراكز المحافظات «شهدنا ازدحاماً أكثر من الظروف العادية أمام محطات البنزين».

في الأثناء، دعت المتحدثة باسم الحكومة الإيرانية، فاطمة مهاجراني، في مؤتمر صحافي، أمس، المواطنين إلى الحفاظ على الهدوء وأن يكونوا مطمئنين وأن ما حصل كان في إطار الدفاع عن البلاد، مؤكدة أن إيران «لا تسعى إلى توسيع الحرب على الإطلاق وليعلم شعبنا العزيز أن توجه البلاد دفاعي ونحن في الدفاع أكثر عزيمة».

ويشهد الاقتصاد الإيراني أزمات منذ أكثر من عقد، تزايدت حدتها مع العقوبات الأميركية المشددة منذ عام 2018، التي استهدفت جميع مفاصله، بما فيها الاستثمارات الأجنبية وموارد النقد الأجنبي. وفي ظل هذه العقوبات التي تحرم إيران عوائد صادراتها النفطية المحظورة وتحصل بطرق التفافية، يبقى من الصعب تحويل الأموال إلى داخل البلاد للاستثمار. وطاولت العقوبات قطاع النفط والغاز الذي يستحوذ على نسبة كبيرة من إيرادات الاقتصاد الإيراني، بحيث تراجعت الصادرات إلى 300 ألف برميل يومياً من نحو ثلاثة ملايين برميل يومياً بعد انسحاب الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب من الاتفاق النووي، ليرتفع الحجم تدريجياً بعد ذلك بفعل الالتفاف على العقوبات إلى أكثر من مليون و500 ألف برميل يومياً في الوقت الراهن.

وقالت إيران إن هجماتها على إسرائيل جاءت رداً على اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في طهران أواخر يوليو/تموز الماضي، والأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصر الله، وأحد قادة الحرس الثوري عباس نيلفروشان، في الضاحية الجنوبية لبيروت، الجمعة الماضي.

الاقتصاد الإيراني يشهد أزمات منذ أكثر من عقد

متجر صرافة في طهران (فرانس برس)

منشآت النفط في مرمى الاستهداف

لندن ـ **العربي الجديد**

تدخل منشآت النفط الإيرانية في دائرة الاستهداف الإسرائيلي، بعدما توعدت حكومة الاحتلال بالرد على الهجمات الصاروخية الإيرانية التي وقعت الثلاثاء، ما يرسم سيناريوهات صعبة لأسواق النفط ومستويات الأسعار. وقال مسؤولون إسرائيليون لموقع أكسيوس الأميركي إن إسرائيل قد ترد على الهجوم الصاروخي الضخم الذي شنته إيران، والذي شمل إطلاق حوالي 200 صاروخ، باستهداف منشآت حيوية داخل إيران، بما في ذلك منشآت نفطية ومواقع استراتيجية أخرى. وأشاروا إلى أن إسرائيل وإيران على حافة فتح جبهة صراع جديدة قد تكون الأكثر خطورة في الشرق الأوسط، في ظل تصاعد المخاوف من اندلاع «حرب إقليمية شاملة». وارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات، أمس الأربعاء، بفعل مخاوف من أن يعطل الصراع المنتجه بشكل متسارع نحو الانفلات إمدادات النفط من مناطق إنتاجه الرئيسية. إذ وصلت العقود الآجلة لخام برنت صعودها أمس صوب 75 دولاراً للبرميل، وكذلك عقود خام غرب تكساس الوسيط الأميركي نحو 71 دولاراً للبرميل، بزيادة تخطت 1% بعد ارتفاع بأكثر من 5% في ختام تداولات الثلاثاء. وبينما كانت الأسواق توجّه أنظارها صوب ضعف التوقعات الاقتصادية العالمية التي تؤثر على الطلب على الوقود، تحولت سريعاً نحو المخاوف من انقطاع إمدادات النفط في الشرق الأوسط، بعدما أطلقت إيران صواريخ بالستية على إسرائيل، وفق ما نقلت رويترز عن بريانكا سانديفا، كبيرة محللي السوق في شركة «فيليب نوفا» للخدمات المالية.

وقالت إيران إن هجماتها جاءت رداً على اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في طهران أواخر يوليو/تموز الماضي، والأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصر الله في الضاحية الجنوبية لبيروت، الجمعة الماضي.

وتعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأن تدفع إيران ثمن هجومها الصاروخي على إسرائيل، بينما قالت طهران إن أي رد سيقابل «بدمار واسع النطاق»، مما أثار مخاوف من حرب أوسع نطاقاً. وعبر الرئيس الأميركي جو بايدن عن دعم الولايات المتحدة الكامل لإسرائيل.

كما ذكرت مؤسسة «كابيتال إيكونوميكس» البحثية في مذكرة أن «التصعيد الكبير من جانب إيران يهدد بجر الولايات المتحدة إلى الحرب... تقدم إيران حوالي 4% من إنتاج النفط العالمي، لكن الاعتبار المهم سيكون ما إذا كانت السعودية ستزيد الإنتاج إذا تعطلت الإمدادات الإيرانية».

حتى الآن، كان للصراع بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية وحزب الله تأثير محدود في الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، فإن التصعيد إلى حرب مباشرة بين إسرائيل وإيران، قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط إلى 150 دولاراً للبرميل وخفض الإنتاج العالمي بمقدار تريليون دولار، وفقاً لتحليل أجرته وحدتا «بلومبيرغ إنتليجنس» و«بلومبيرغ إيكونوميكس».

توقعات بوصول برميل النفط إلى 150 دولارا حال نشوب حرب إقليمية

إيران تقدم نحو 4% من إنتاج النفط العالمي (فرانس برس)